مصطلح التدليس بين المتقدمين والمتأخرين

دراسة تأصيلية نظرية تطبيقية"

د/محمد سعيد محمد عبد الجليل

مدرس الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

جامعة الأزهر الشريف

من ٨٩ إلى ١٥٢

مصطلح التدليس بين المتقدمين والمتأخرين دراسة تأصيلية نظرية تطبيقية

محمد سعيد محمد عبد الجليل
قسم الحديث وعلومه – بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق– جامعة الأزهر الشريف– مصر
البريد الإلكتروني: mohammadSaeed.28@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه الأطهار الأخيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبـــــعد ،،،

إن مصطلح التدليس بين المتقدمين والمتأخرين من الموضوعات التي لم يتعرض لها إلا الحاذقون في هذا العلم نظراً لصعوبته ورغم أن التدليس باب من أبواب مصطلح الحديث الهامة التي يبنى عليها الحكم بصحة الحديث أو ضعفه وقد اخترت عنوان بحثي (مصطلح التدليس بين المتقدمين والمتأخرين دراسة تأصيلية نظرية تطبيقية) نظراً لاختلاف المنهج بين المتقدمين والمتأخرين في دراسة باب التدليس فلكل منهما نهج يسلكه في التعامل مع أحاديث المدلس وبناء على هذا الاختلاف تترتب العديد من الآثار في الحكم على الحديث حسب منهج كليهما ، وقد بينت في هذا البحث معنى التدليس وحكمه وأقسامه وحكم رواية المدلس عامة ثم بيان منهج المتقدمين والمتأخرين في التعامل مع رواية المدلس وأثر اختلاف المنهج بين كليهما وفي الخاتمة بينت نتائج البحث وتوصياته،،

وقد استعنت بالله عز وجل وطرقت هذا الباب الصعب سائلا المولى عز وجل السداد والتوفيق والإخلاص والقبول، ولله الحمد والمنة وعليه التوكل والاعتماد ،،

الكلمات المفتاحية: مصطلح، التدليس ، المتقدمين ،المتأخرين، دراسة ،تأصيلية .

The Term Fraud Between Applicants And Late-Comlongts Is An Inherent Study Of Applied Theory

Mohammed Saeed Mohammed Abdul Jalil
Department Of Hadith And Sciences - Faculty Of Religious Origins And Da'wa In Zagazig - Al-Azhar University - Egypt
Email: mohammadSaeed.28@azhar.edu.eg

Abstract:

Thank God alone and prayers and peace on those who have no prophet after him and on his god and his good people and those who followed them with charity until the day of judgment and after The term fraud between applicants and late comers is one of the subjects to which only the professionals in this science have been exposed due to its difficulty and although fraud is one of the important sections of the term hadith on which the ruling is based on the validity or weakness of the hadith, I have chosen the title of my research (the term ted It is not between the applicants and the late to study the originality of the applied theory(due to the difference of the method between the applicants and the late in the study of the door of fraud, each has an approach to dealing with the talk of the masseuse and based on this difference entails many implications in the judgment on the hadith According to the methodology of both, i have shown in this research the meaning of fraud and its ruling and its sections and the judgment of the novel of the masseur general and then the statement of the approach of the applicants and late in dealing with the novel of the massor and the effect of the difference of approach between both of them and in conclusion showed the results of the research and its recommendations,
I have used Allah Almighty and knocked on this difficult door asking God almighty to pay, reconcile, be faithful and accept, and thank God, thank God, and he has to rely and depend,

Keywords: term, fraud, applicants, latecomers, study, authenticity

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمما لا شك فيه أن السنة النبوية بجميع أنواعها أصل للدين الحنيف مع كتاب الله عز وجل، وكلاهما وحي من عند الله عز وجل إلى نبيه الكريم قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾، وقد قضى الله سبحانه وأكَّد أن السنة مبينة لكتاب الله، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[١].

. ولما كانت وظيفة السنَّة أنها موضحة لكتاب الله ومفصلة لمجمله ومضيفة لأحكامه ؛ وجب أن تكون محفوظة بحفظ الله، محفوفة برعاية الله حتى لا يضيع منها شيء ولا يدخل فيها ما ليس منها، ولذا ... تكفل الله بحفظها وصيانتها، في قوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[٢] . وفي قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [٣]

ولما كانت السنة بهذه المنزلة من العظمة فكفى خادم الحديث فضلًا دخوله في دعوته – صلى الله عليه وسلم– عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (نَضَّرَ[٤] اللَّهِ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا

---

[١]) النحل:من الآية٤٤

[٢]) الحجر:٩

[٣]) النساء:من الآية٥٩

[٤]) (نضّر) أي نعمه يروى بالتخفيف والتشديد من النضارة وهي في الأصل حسن الوجه والبريق وإنما أراد حسن خلقه وقدره قال (لسان العرب مادة نضر ج٥/ص٢١٢)

سَمِعَهُ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) ، وأخرجه الترمذي بلفظ: "نضر الله امرأ سمع منا شيئًا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من سامع"[١]. وقال الترمذي: "حسن صحيح" وعن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول: " نَضَّرَ الله أمرءاً سمع مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حتى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى من هو أَفْقَهُ منه وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ ليس بِفَقِيهٍ "[٢].

قال سفيان بن عيينة: "ليس من أهل الحديث أحد إلا وفي وجهه نضرة لهذا الحديث".[٣]

---

[١]) أخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر دعاء المصطفى صلى الله عليه وسلم لمن أدى من أمته حديثا سمعه ج١/ص٢٦٨ ح/ ٦٦ ، وأخرجه الشافعي في مسنده ج١/ص٢٤٠ ، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/ العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب/ ما جاء في الْحَثِّ على تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ج٥/ص٣٣ح ٢٦٥٧ ، وقال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في سننه باب / من بلغ علما ج١/ص٨٥ ح٢٣٢ . والحديث (صحيح) فرجاله ثقات و ذكره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٤٧ح٨٩ وقال: (حسن صحيح)

[٢]) أخرجه أبو داود في سننه كتاب / العلم ،باب / الحديث عن ببني إسرائيل ج٣/ص٣٢٢/ح٣٦٦٠، والترمذي في سننه كتاب/ العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب/ بَاب ما جاء في الْحَثِّ على تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ج٥/ص٣٣ ح٢٦٥٦ ،، وقال : وفي الْبَاب عن عبد اللَّهِ بن مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بن جَبَلٍ وَجُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَنَسٍ قال أبو عِيسَى حَدِيثُ زَيْدِ بن ثَابِتٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ ،وأخرجه ابن ماجه في سننه بَاب من بَلَّغَ عِلْمًا ج١/ص٨٤ح ٢٣٠، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٥/ص١٨٣ح٢١٦٣٠، وأخرجه الدارمي في سننه باب /الاقتداء بالعلماء ج١/ص٨٦ح٢٢٩، وأخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر وصف الغنى الذي وصفناه قبل ج٢/ص٤٥٤ح/٦٨٠، والحديث (صحيح) فرجاله ثقات وورد في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/ ١١٤٥ح/٦٧٦٦.

[٣]) شرف أصحاب الحديث ج١/ص١٩ ، التدوين في أخبار قزوين ج٤/ص٥٩

وقال –صلى الله عليه وسلم: "اللهم ارحم خلفائي" قيل: ومن خلفاؤك؟ قال: "الذين يأتون من بعدي يروون أحاديثي، ويعلمونها الناس"[١]. رواه الطبراني وغيره.

وكأن تلقيب المحدث بأمير المؤمنين مأخوذ من هذا الحديث، وقد لقب به جماعة منهم سفيان وابن راهويه والبخاري وغيرهم[٢]. وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ ﴾[٣] ليس لأهل الحديث منقبة أشرف من ذلك لأنه لا إمام لهم غيره –صلى الله عليه وسلم. كذا في التدريب[٤] وعن أسامة بن زيد – رضي الله عنه – عن النبي – صلى الله عليه وسلم– أنه قال: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين"..[٥]

---

[١]) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق عن الحسن ج٥١/ص٦١/ح٥٩١٦ ، وأخرجه الأصبهاني في معجم السفر ج١/ص٤٢٦/ح١٤٥٤، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ج١/ص١٢٦وقال رواه الطبراني في الكبير وفيه رجل لم يسم وعن ابن عباس ورواه الطبراني في الأوسط وفيه أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمي قال الدارقطني كذاب وذكره ابن حجر في لسان الميزان ج١/ص٢٤١ت/٧٥٦ وذكر كلام الدارقطني فيه . والحديث من هذا الطريق (موضوع)

[٢]) مرقاة المفاتيح ج١/ص٥٧ البخاري ،تذكرة الحفاظ ج١/ص٢٠٣/ت١٩٨ سفيان الثوري ، تذكرة الحفاظ ج٣/ص٩٩١/ت٩٢٥ الدارقطني ، تهذيب التهذيب ج٤/ص٢٩٧/ ت٥٩٠ شعبة بن الحجاج .

[٣]) الإسراء: ٧١

[٤]) تدريب الراوي ج٢/ص١٢٦

[٥]) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ج١/ص٣٤٤ ح/٥٩٩ ،وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ج١/ص٥٩ح/٢١٧، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٤٣/ص٢٣٥ ت/٥٠٩٠،وذكره ابن عدي في الكامل ج٣/ص٣١ت/ ٥٩٣ خالد القرشي وقال: ابن عدي

وبعـــــد.....

فإنه من فضل الله عز وجل على عباده أن يوفقهم لعمل صالح يتقربون به إليه ومن أجل هذه الأعمال الصالحة خدمة دين الله عز وجل من خلال بيان أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم وهديه لأمته وقد وفقني الله عز وجل لاختيار موضوع هذا البحث وعنوانه :-

مصطلح التدليس بين المتقدمين والمتأخرين دراسة تأصيلية نظرية تطبيقية

وتبدو أهمية هذا الموضوع فيما يلي :-

١- أن التدليس باب من أبواب مصطلح الحديث الهامة التي يبنى عليها الحكم بصحة الحديث أو ضعفه

٢- أن هذا الباب من أبواب علوم الحديث لا يتعرض له من علماء الحديث إلا الحاذقون في هذا العلم نظراً لصعوبته

٣- اختلاف المنهج بين المتقدمين والمتأخرين في دراسة باب التدليس فلكل منهما نهج يسلكه في التعامل مع أحاديث المدلس

٤- محاولة تبسيط هذا الباب أما الدارسين والباحثين بجمع أقوال المتقدمين والمتأخرين في بحث واحد يحاول تقريب المصطلحات للأذهان

ويشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة وبيانها كالتالي :-

١- المقدمة وتشتمل على عنوان البحث وأهميته وبيان محتوياته.

٢- المبحث الأول : في تعريف التدليس وحكمه وأقسامه وفيه ثلاثة مطالب :-

---

وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة ،وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ج١/ص١٤٠وقال :رواه البزار وفيه عمرو بن خالد القرشي كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل ونسبه إلى الوضع، والحديث بهذا الإسناد (موضوع)

المطلب الأولً : تعريف التدليس

المطلب الثاني :حكم التدليس وأسبابه وحكم رواية المدلس

المطلب الثالث :أقسام التدليس

٣- المبحث الثاني :- قبول رواية المدلس بين المتقدمين والمتأخرين وفيه أربعة مطالب :-

المطلب الأول : المعنى الاصطلاحي لمفهوم المتقدمين والمتأخرين

المطلب الثاني: الملامح العامة لمنهج المتقدمين والمتأخرين

المطلب الثالث : قبول رواية المدلس بين المتقدمين والمتأخرين

المطلب الرابع : الرد على الإشكالات التي أوردها الأئمة على الإمام البخاري في تخريج أحاديث في صحيحه لمن وصف بالتدليس .

٤- الخاتمة وفيها خلاصة البحث وما توصلت إليه من نتائج و توصيات.

٥- فهرس المراجع

٦- فهرس الموضوعات

أسأل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد ، ولله الفضل والمنة وعليه وحده الاعتماد

المبحث الأول : في تعريف التدليس وحكمه وأقسامه

المطلب الأولً : تعريف التدليس :

يُقَال لهَذَا الْفِعْل التَّدْلِيس ولفاعله مُدَلّس بِكَسْر اللَّام وللحديث المدلس بِضَم الْمِيم وَفتح اللَّام الْمُشَدّدَة وهوَ من أَقسَام الْمُنْقَطع[١]

التَّدْلِيس لُغَة:-

التدليس فِي اللُّغَة كتمان عيب السّلْعَة فِي البيع وَقد يُقَال إِنَّه مُشْتَقّ من الدلس وَهُوَ اخْتِلَاط الظلام واشتداده[٢]

ووَجه التَّسْمِيَة بِهِ: واشتقاقُه مِن الدَّلَسِ بالتَّحريكِ وسمي بِهِ لاشْتِرَاكهمَا فِي الخفاء ، وكأنه أظلم أمره على الناظر لتغطية وجه الصواب فيه[٣]. وقيل سُمِّيَ بذلك لكونِ الرَّاوي لم يُسَمِّ مَنْ حَدَّثَهُ، وأَوْهَمَ سماعَه للحَديثِ ممَّنْ لم يحدِّثْه بهِ.[٤]

التَّدْلِيس اصْطِلَاحا:-

التدليس: إخفاء عيب في الإسناد ظهوره يكون سبباً في ضعفه أو انقطاعه " فعيوب الإسناد التي تكون سبباً في ضعفه هي: ضعف الرواة، وجهالتهم، وجرحهم[٥].

والعيوب التي تكون سبباً في انقطاع الإسناد، كعدم السماع مطلقاً أو عدم لقاء الرواة بعضهم بعضاً أو عدم السماع منهم في خصوص ذلك الحديث.[٦]

---

[١]) مقدمة في أصول الحديث ج١:ص٤٥

[٢]) مقدمة في أصول الحديث ج١:ص٤٦

[٣]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٤)

[٤]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٠٣)

[٥]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٣)

[٦]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٣)

وقيل : هو إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره[١].

وقيل: هو إخفاء عيب في الإسناد أو في الصيغة الإسنادية وهذه التعريفات السابقة ليست حداً في الحقيقة جامعاً مانعاً، لكنها تقرّب لنا الصورة بحيث تجمع كل صور التدليس نوعاً ما.[٢] وهناك بعض التعريفات الأخرى تطرق لها العلماء لكنها في الحقيقة تشمل نوعا أو قسما واحداً من أقسام التدليس ومنها على سبيل المثال

١- أَن لَا يُسمى الرَّاوِي شَيْخه الَّذِي سَمعه مِنْهُ بل يروي عَمَّن فَوْقه بِلَفْظ يُوهم السماع وَلَا يقطع كذبا كَمَا يَقُول عَن فلَان وَقَالَ فلَان[٣]

٢- وهو أن يروي عن من لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه".[٤]

٣- وقد ذكر ابن القطان في أواخر البيان له تعريف التدليس بعبارة غير معترضة قال: "ونعني به أن يروي المحدث عمن سمع منه ما لم يسمعه منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه. [٥]

٥-وقد أورد الإمام الشافعي عبارة في تعريف المدلّس بأنّه أن: ((يحدّث عمّن لقي ما لم يسمع منه)[٦] .

هذه هي عبارة الشافعي التي نقلت عنه في تعريف التدليس، وهي تحتمل ألاّ تكون تعريفاً شاملاً للتدليس، وإنّما غاية ما فيها أنّها نصّ منه على أخفى

---

[١]) تيسير مصطلح الحديث (ص: ٩٦)

[٢]) الكواكب الدرية على المنظومة البيقونية (ص: ٨٧،)

[٣]) مقدمة في أصول الحديث (ص: ٤٥) ،

[٤]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٤)

[٥]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٤)

[٦]) الرسالة، الشافعي ص ٣٧١

نوعي التدليس الذي هو رواية الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، على ما هو أقلّ خفاء وأكثر ظهورا وهو رواية الراوي عمن ثبت أنّه عاصره ولم يلتق به.[١]

وما نقله ابن حجر عن البزار في تعريفه للتدليس يعانق المعنى المفهوم من تعريف الشافعي، حيث قال: ((أن يروي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنّه سمعه منه))[٢]

. حيث فهم منه ابن حجر أن البزار يحصر معنى التدليس في هذه الصورة التي حصل فيها اللقاء بين الراوي المدلّس وشيخه الذي دلّس عنه.[٣]

وهذا يجرّنا إلى ملاحظة أخرى في هذا المقام، وهي أنّ بعض تعاريف العلماء أصبحت مثل النصوص الشرعية بحيث يمكن أن يكون لها منطوق ومفهوم، ومنها هذا التعريف، فمنطوقه هو المذكور، ومفهومه أن غير هذه الصورة المذكورة لا يسمّى تدليسا.

****

المطلب الثاني :حكم التدليس وأسبابه وحكم رواية المدلس :

* حكم التدليس :-

قَالَ الشمني: التَّدْلِيس حرَام عِنْد الْأَئِمَّة رُوِيَ عَن وَكِيع أَنه قَالَ لَا يحل تَدْلِيس الثَّوْب فَكيف بتدليس الحَدِيث[٤]

قال ابن الصلاح : أما القسم الأول فمكروه جدا ذمه أكثر العلماء وبالغ شعبة في ذمه فقال لأن أزني أحب إلي من أن أدلس[١]، وهذا منه إفراط محمول

---

[١]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٤٩٣)

[٢]) التقييد والإيضاح، العراقي، ٩٧.

[٣]) النكت على مقدمة ابن الصلاح ج٢/ص٦٩

[٤]) مقدمة في أصول الحديث (ص: ٤٧)

على المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه [٢] وقال الشافعي :التدليس أخو الكذب[٣]

وأما القسم الثاني تدليس التسوية: فهو أشد كراهة منه ، قَالَ الْعَلَائِيُّ: وَبِالْجُمْلَةِ فَهَذَا النَّوْعُ أَفْحَشُ أَنْوَاعِ التَّدْلِيسِ مُطْلَقًا وَشَرُّهَا.[٤]

قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَهُوَ قَادِحٌ فِيمَنْ تَعَمَّدَ فِعْلَهُ.[٥]

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: لَا شَكَّ أَنَّهُ جَرْحٌ، وَإِنْ وُصِفَ بِهِ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَعْمَشُ، فَالِاعْتِذَارُ أَنَّهُمَا لَا يَفْعَلَانِهِ إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ يَكُونُ ثِقَةً عِنْدَهُمَا ضَعِيفًا عِنْدَ غَيْرِهِمَا.[٦]

قَالَ: ثُمَّ ابْنُ الْقَطَّانِ إِنَّمَا سَمَّاهُ تَسْوِيَةً بِدُونِ لَفْظِ التَّدْلِيسِ، فَيَقُولُ: سَوَّاهُ فُلَانٌ، وَهَذِهِ تَسْوِيَةٌ، وَالْقُدَمَاءُ يُسَمُّونَهُ تَجْوِيدًا، فَيَقُولُونَ جَوَّدَهُ فُلَانٌ، أَيْ ذَكَرَ مَنْ فِيهِ مِنَ الْأَجْوَادِ، وَحَذَفَ غَيْرَهُمْ.[٧]

ج- وأما تدليس الشيوخ: فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن التدليس لم يسقط أحدا، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع[٨]، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه.[٩]

---

[١]) تدريب الراوي ج١/ص٢٢٨

[٢]) المقنع في علوم الحديث ج١/ص١٥٧

[٣]) الشذا الفياح ج١/ص١٧٦

[٤]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٠٨)

[٥]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٣٠٠)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٠٨)

[٦]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٣٠٠)

[٧]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٥٩)

[٨]) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٩)

[٩]) مقدمة ابن الصلاح ج١/ص٧٥

- **أَسبَاب التَّدْلِيس:-**

والباعث على التَّدْلِيس قد يكون لبَعض النَّاس غَرَض فَاسد ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه فقد يحمله على ذلك:-

١-وأما من الثقات فلهم فيها أغراض لا تضر فمنها الاختصار وكأن تدليسهم بمنزلة روايتهم المرسل ولهذا كانوا إذا سئلوا أحالوا على الثقات فلم يكن ذلك قادحا[١].

٢-إخفاء السماع من الشَّيْخ لصِغَر سنه أَو عدم شهرته وجاهه عِنْد النَّاس[٢]

٣-كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة فهم قوم رووا الحديث عن ضعيف أو مجهول عن الشيخ فسكتوا عنه واقتصروا على ذكر الشيخ[٣]

٤-كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه أو كونه أصغر سنا من الراوي عنه [٤]

٥-كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر فقد كان لهجا به في تصانيفه .[٥]

****

*** حكم رِوَايَة المدلس:-**

وَقد اخْتلف الْعلمَاء فِي قبُول رِوَايَة المدلس:-

---

[١]) النكت على مقدمة ابن الصلاح ج٢:ص١٣٠

[٢]) مقدمة في أصول الحديث (ص: ٤٨)

[٣]) النكت على مقدمة ابن الصلاح ج٢:ص١٣٠

[٤]) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٩)

[٥]) مقدمة ابن الصلاح ج١/ص٧٥

١- ذهب فريق من أهل الحَدِيث وَالْفِقْه إِلَى أَن التَّدْلِيس جرح وَأَن من عرف بِهِ لَا يقبل حَدِيثه مُطلقًا وَقيل يقبل

٢- وَذهب الْجُمْهُور إِلَى قبُول تَدْلِيس من عرف أَنه لَا يُدَلس إِلَّا عَن ثِقَة كَابْن عُيَيْنَة وَإِلَى رد من كَانَ يُدَلس عَن الضُّعَفَاء وَغَيرهم حَتَّى ينص على سَمَاعه بقوله سَمِعت أَو حَدثنَا أَو أخبرنَا ويَرِدُ المُدَلَّسُ بصيغةٍ مِن صِيَغ الأداءِ تَحْتَمِلُ وقوع اللُّقيّ بين المُدلِّس ومَنْ أَسنَد عنه، كـ "عن"، وَكذا "قَالَ". ومتى وقَعَ بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجَوُّزَ فيها كان كَذِباً.[١]

- وحُكم مَنْ ثبتَ عنهُ التَّدليسُ-إذا كانَ عَدْلاً أَنْ لا يُقْبَلَ منهُ إلاَّ ما صَرَّح فيه بالتحديث، على الأصح.[٢]

ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحا بذلك وقالوا لا تقبل روايته بحال بين السماع أو لم يبين والصحيح التفصيل وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو سمعت وحدثنا وأخبرنا وأشباهها فهو مقبول محتج به وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث هذا الضرب كثير جدا كقتادة والأعمش والسفيانين وهشيم بن بشير وغيرهم وهذا لأن التدليس ليس كذبا وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين قد أجراه الشافعي رضي الله عنه فيمن عرفناه دلس مرة والله أعلم وأما القسم الثاني فأمره أخف وفيه تضييع للمروي عنه وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه فقد يحمله على ذلك كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة أو

---

[١]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٠٤)

[٢]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٠٤)

كونه متأخر الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه أو كونه أصغر سنا من الراوي عنه أو كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين منهم الخطيب أبو بكر فقد كان لهجا به في تصانيفه والله أعلم[١]

****

الفرق بين المُدَلَّس والمُرْسَل الخفي

والفَرْقُ بينَ المُدَلَّس والمُرْسَل الخفيِّ دقيقٌ، حَصَل تحريرُه بما ذُكِر هنا: وهو أَنَّ التَّدليسَ يَختص بمن روى عمّن عُرِفَ لقاؤه إياه، فأَمَّا إن عاصَرَهُ، ولم يُعْرَفْ أَنَّه لقِيَهُ، فَهُو المُرْسَل الخَفِيُّ [٢].

ومَنْ أَدْخَلَ في تعريفِ التَّدليسِ المعاصَرَةَ ولو بغيرِ لُقِيٍّ، لَزِمَهُ دخولُ المرسَل الخفيِّ في تعريفِهِ. والصَّوابُ التَّفرقةُ بينَهُما.

ويَدل على أَنَّ اعتبارَ اللُّقِيّ في التَّدليسِ – دونَ المعاصرةِ وحْدَها – لابُدَّ منهُ إطباقُ أَهلِ العلمِ بالحديثِ على أَنَّ روايةَ المُخَضْرَمين، كأَبي عُثمانَ النَّهْدِي [٣] وقيسِ بنِ أَبي حازِمٍ[٤]،عن النبي صلى الله عليه وسلَّمَ مِن قَبِيلِ الإرسالِ،لا مِن قَبيلِ التدليس، ولو كان مجرَّدُ المُعاصرةِ يُكْتَفى بهِ في التَّدليسِ لكانَ هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي صلى الله عليه وسلَّمَ قطعاً، ولكنْ لمْ يُعرَف: هل لَقُوهُ أم لا..[٥]

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح ج١/ص٧٥

[٢]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٤٩٣)

[٣]) هو عبد الرحمن بن مُلٍّ بن عمرو، مخضرم، شهد اليرموك والقادسية وغيرهما، ت٩٥هـ عن مئة وثلاثين سنة.

[٤]) هو قيس بن أبي حازم البَجَلي، أبو عبد الله الكوفيّ، مخضرم، روى عن العشرة المبشرة بالجنة إلا عبد الرحمن بن عوف، ت٩٠هـ، وقد جاوز المئة

[٥]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٠٤)

*والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه، ولما كان في هذا قد سمع منه جاءت روايته عنه بما لم يسمعه منه كأنها إيهام سماعه ذلك الشيء، فلذلك سمي تدليسا" وهو صريح في التفرقة بين التدليس والإرسال، وأن التدليس مختص بالرواية عمن له عنه سماع، بخلاف الإرسال .[١]

وابن القطان في ذلك متابع لأبي بكر البزار.

وقد حكى شيخنا كلامهما ثم قال: "إن الذي ذكره المصنف في حد التدليس هو المشهور عن أهل الحديث، وأنه إنما حكى كلام البزار وابن القطان لئلا يغتر به"[٢]

وهو الصواب على ما يظهر لي في التفرقة بين التدليس والمرسل الخفي، وإن كانا مشتركين في الحكم.

وقد فهم الحافظ ابن حجر أنّ الشافعي يشترط اللقاء في التدليس، وأخذ من ذلك ما ذهب إليه من التفريق بين التدليس والمرسل الخفي، فجعل التدليس مخصوصا باللقاء، وجعل رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه من المرسل الخفي، بينما المنقول عن جميع المتقدمين وكلّ من سبق الحافظ ابن حجر يجعل ذلك كلّه ضمن مسمّى التدليس.[٣]

قال الحافظ العراقي في توضيح المراد بالمرسل الخفي: ((ليس المراد هنا بالإرسال ما سقط منه الصحابي، كما هو المشهور في حدّ المرسل، وإنّما المراد هنا مطلق الانقطاع، ثمّ الإرسال على نوعين: ظاهر وخفي. فالظاهر: هو أن يروي عمن لم يعاصره، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل

---

[١]) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٤٩٣)

[٢]) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ٩٨)الهامش ،

[٣]) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/ ٣٢٧)

الحديث.... والخفي هو أن يروي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث، لكونهما قد جمعهما عصر واحد، وهذا النوع أشبه بروايات المدلسين، وقد أفرده ابن الصلاح بالذكر عن نوع المرسل، فتبعته على ذلك) هذا ما يقتضيه النظر. [١]

وأما كون المشهور عن أهل الحديث خلاف ما قالاه ففيه نظر. فكلام الخطيب في باب التدليس من "الكفاية" يؤيد ما قاله ابن القطان.

قال الخطيب: "التدليس متضمن الإرسال لا محالة؛ لإمساك المدلس عن ذكر الواسطة، وإنما يفارق حال المرسل بإيهامه السماع ممن لم يسمعه قط وهو الموهن لأمره، فوجب كون التدليس متضمنا للإرسال والإرسال لا يتضمن التدليس لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمعه منه" ولـهذا لم يذم العلماء من أرسل وذموا من دلس . [٢]

****

القائلون باشتراط اللقاء في التدليس :

وممَّن قالَ باشتراطِ اللِّقاءِ في التَّدليسِ الإمامُ الشافعيُّ، وأَبو بكرٍ البزَّارُ، وكلامُ الخطيبِ في الكِفايةِ يقتَضيهِ، وهُو المُعْتَمَدُ ، ويُعْرَفُ عدمُ المُلاقاةِ بإخباره عنْ نفسِهِ بذلك، أَو بجزْم إمامٍ مُطَّلِعٍ . . [٣]

ولا يَكْفي أَنْ يَقَعَ في بعض الطرق زيادةُ راوٍ بينَهُما؛ لاحتمال أَنْ يكونَ مِن المزيدِ، ولا يُحْكم في هذه الصورة بحكمٍ كليٍّ، أيْ: جازمٍ؛ لِتَعارُضِ احتمالِ الاتصال والانقطاع. [١]

---

[١]) التبصرة والتذكرة، العراقي، ٢/٣٠٦ ـ ٣٠٧.

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦١٥)

[٣]) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ٢٥)

المطلب الثالث :أقسام التدليس :-

قسم العلماء التدليس إلى ثلاثة أقسام وهذه الأقسام هي:

***الأول: تدليس الإسناد:**

أمّا تَدْلِيس الْإِسْنَاد فَهُوَ أَن يروي عَمَّن لقِيه أَو عاصره مَا لم يسمع مِنْهُ، مُوهِماً أَنه سَمعه مِنْهُ [٢]، وَلَا يَقُول: أخبرنَا وَمَا فِي مَعْنَاهُ، بل يَقُول: قَالَ فلَان، أَو عَن فلَان وإنّ فلَانا قَالَ، وَمَا أشبه ذَلِك. ثمَّ قد يكون بَينهمَا واحدٌ أَو قد يكون أَكثر، وَرُبمَا لم يُسقط المدلس شَيْخه، لَكِن يُسقط من بعده رجلا ضَعِيفا أَو صَغِير السن، يُحَسِّنُ الحَدِيث بذلك. وَكَانَ الْأَعْمَش، وَالثَّوْري، وَابْن عُيينة، وَابْن إِسْحَاق وَغَيرهم يَفْعَلُونَ هَذَا النَّوْع .[٣]

وقيل هو: أن يروي حديثا عن شيخ ثقة غير مدلس, وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة, فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند, ويجعل الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل, فيستوي الإسناد كله ثقات, وهذا شر أقسام التدليس, قادح فيمن تعمد فعله [٤]

وَمن ذَلِك مَا حكى ابْن خشرم: كُنَّا يَوْمًا عِنْد سُفْيَان بن عُيينة فَقَالَ: عَن الزُّهري فَقيل لَهُ: حَدثَك الزُّهْرِيّ؟ فَسكت، ثمَّ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيّ. فَقيل لَهُ أسمعته من

---

[١]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ١٠٥)

[٢]) المقنع في علوم الحديث (١/ ١٥٤) ، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٧٢)

[٣]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٤٢٠)

[٤]) التدليس والمدلسون (٢/ ٩٤)

الزُّهْرِيّ؟ فَقَالَ: لم أسمعهُ من الزُّهْرِيّ، وَلَا مِمَّن سَمعه من الزُّهْرِيّ حَدثنِي عبد الرَّزَّاق عَن مغْمَر، عَن الزُّهْرِيّ.[١]

وقد اختلفت آراء العلماء فيمن وقع في هذا النوع من التدليس ، فمنهم من شدد فجرحه ولم يقبل حديثه مطلقا، ومنهم متساهل يقبله مطلقا.، والصحيح الذي عليه جمهور الأئمة التفصيل، وهو أن ما رواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المنقطع مردود، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو "سمعت، وحدثنا، وأخبرنا" فهو متصل، يحتج به إذا استوفى باقي السند والمتن شروط الاحتجاج.[٢]

ويدل على صحة ذلك أيضا أن في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة كثيرا من أحاديث هذا الضرب مما صرح فيه بالسماع، كقتادة والأعمش، وسفيان الثوري، وابن عيينة، وهشيم بن بشير، وغيرهم. فتصحيح الأئمة لأحاديثهم التي بينوا فيها اتصال السند يدل على ما قلناه[٣].

قَالَ النَّوَوِيّ: ذَلِك لِأَن هَذَا التَّدْلِيس لَيْسَ كذبا، بل لم يبين فِيهِ الِاتِّصَال، فلفظه مُحْتَمل، وَحكمه حكم المرسَل وأنواعه. وأجرى الشَّافِعِي هَذَا الحكم فِيمَن دلّس مرّة[٤].وإن أتى بلفظ يحتمل فحكمه حكم المرسل [٥]

وقد قسم بعض العلماء تدليس الإسناد فقالوا: وهو على أربعة أضرب:

---

[١]) التبيين لأسماء المدلسين ج١/ص٣٢،

[٢]) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٨٤)

[٣]) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٨٤)

[٤]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٤٢٠، ٤٢١) ، التبيين لأسماء المدلسين ج١/ص٣٢،

[٥]) التدليس والمدلسون (٢/ ٩٣)

الأول: تدليس الإسقاط: وهو أن يروي المحدث عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه لقيه وسمع منه.[١]

وقيل : َ هُوَ أَلا يسْقط شَيْخه لَكِن يسْقط من بعده لكَونه رجلا ضَعِيفا أَو صَغِير السن لتحسين الحَدِيث بإسقاطه ذكره الْخَطِيب قَالَ وَكَانَ الْأَعْمَش وَالثَّوْري وَبَقِيَّة يَفْعَلُونَ هَذَا النَّوْع[٢]

وَيُقَال إِن مَا رَوَاهُ مَالك بن أنس عَن ثَوْر بن زيد عَن ابْن عَبَّاس كَانَ ثَوْر يرويهِ عَن عِكْرِمَة عَن ابْن عَبَّاس وَكَانَ مَالك يكره الرِّوَايَة عَن عِكْرِمَة فأسقط اسْمه من الحَدِيث وأرسله قَالَ الْخَطِيب وَهَذَا لَا يجوز وَإِن احْتج مَالك بالمرسل لِأَنَّهُ قد علم أَن الحَدِيث عَمَّن لَيْسَ بِحجَّة عِنْده. [٣]

الضرب الثاني تَدْلِيس التَّسْوِيَة:- وَاعْلَم أَن بَعضهم سمى هَذَا النَّوْع تَدْلِيس التَّسْوِيَة وَمِنْهُم أَبُو الْحسن بن الْقطَّان وتلميذه ابْن الْمواق فَقَالَ فِي بغية النقاد وَصورته عِنْد أَئِمَّة هَذَا الشَّأْن أَن يعمد الرَّاوِي إِلَى إِسْقَاط راو من بَين شَيْخه وَبَين من رَوَاهُ عَنهُ شَيْخه أَو من بَين شَيْخه وَمن رَوَاهُ عَنهُ شيخ شَيْخه ليقرب بذلك الْإِسْنَاد وَإِنَّمَا يفعل من يَفْعَله مِنْهُم فِي رَاوِيَيْنِ علم التقاؤهما واشتهرت رِوَايَة أَحدهمَا عَن الآخر حَتَّى يصير مَعْلُوم السماع مِنْهُ ثمَّ يتَّفق لَهُ فِي حَدِيث أَن يرويهِ عَن رجل عَنهُ فيعمد ذَلِك المسوي إِلَى ذَلِك الرجل فيسقطه فَيبقى الْإِسْنَاد ظَاهر الِاتِّصَال فيسوي الْإِسْنَاد كُله ثِقَات وَهَذَا شَرّ أَقسَام التَّدْلِيس لِأَن

---

[١]) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٨١)

[٢]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٠٢)

[٣]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٠٤)

الثِّقَة الأول قد لَا يكون مَعْرُوفا بالتدليس ويجده الْوَاقِف على الْمسند كَذَلِك بعد التَّسْوِيَة قد رَوَاهُ عَن ثِقَة آخر فَيحكم لَهُ بِالصِّحَّةِ[١]

الضرب الثالث تدليس العطف:

وقد ورد عن الإمام أحمد الإشارة إليه ووصفه بأنه تدليس وحش. قال المروذي: "وذكر . يعني أحمد بن حنبل . هُشيماً فقال: كان يدلِّس تدليساً وحشاً، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه فيذكره في حديث آخر إذا انقطع الكلام يوصله" ، فهذا النوع من التدليس اصطُلح عليه بتدليس العطف، وهو أن يروي عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه، ويكون قد سمع ذلك من أحدِهما دون الآخر، فيصرِّح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه، فيُوهِم أنه حدّث عنه بالسماع أيضاً، وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: وفلان أي حدث فلان[٢].

الضرب الرابع تدليس القطع:

وهو أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي.

مثاله: ما قاله علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة، فقال: "الزهري" فقيل له: "حدثك؟ ". فسكت! ثم قال "الزهري" فقيل له: سمعته منه؟ فقال: "لم أسمعه منه ولا ممن سمعه منه، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري".[٣]

*الثاني: تدليس الشيوخ:-

وهو أَنْ يَرْوِيَ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيُسَمِّيَهُ أَوْ يُكَنِّيَهُ، أَوْ يَنْسُبَهُ، أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ، كَيْ لَا يُعْرَفَ.[١]

---

[١]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٠٥)

[٢]) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث (٢/ ٧٣٠)، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص: ٦٧)

[٣]) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٨٢)

مِثَالُهُ: مَا رُوِيَ لَنَا عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ الْإِمَامِ الْمُقْرِئِ: أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ النَّقَّاشِ الْمُفَسِّرِ الْمُقْرِئِ، فَقَالَ: " حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَدٍ "، نَسَبَهُ إِلَى جَدٍّ لَهُ .[٢]

وأما هذا القسم فكراهته أخف وسببها توعير طريق معرفته، ويختلف الحال في كراهته بحسب غرضه ككون المغير السمة ضعيفاً، أو صغيراً، أو متأخر الوفاة، أو سمع كثيراً فامتنع من تكراره على صورة، وتسمح بذلك جمَاعَة من الروَاة المصنفين مِنْهُم الْخَطِيب فقد كَانَ لهجا بِهِ فِي تصانيفه .[٣]

وما أحسن ما قال ابن دقيق العيد: "إن في تدليس الشيوخ الثقة مصلحة وهي امتحان الأذهان في استخراج ذلك وإلقائه إلى من يراد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال، وفيه مفسدة من جهة أنه قد يخفى فيصير الراوي المدلس مجهولا لا يعرف فيسقط العمل بالحديث مع كونه عدلا في نفس الأمر. [٤]

قال ابن حجر : وقد نازعته في كونه يصير مجهولا عند الجميع، لكن من مفسدته أن يوافق ما يدلس به شهرة راو ضعيف يمكن ذلك الراوي الأخذ عنه، فيصير الحديث من أجل ذلك ضعيفا وهو في نفس الأمر صحيح، وعكس هذا في حق من يدلس الضعيف ليخفي أمره فينتقل عن رتبة من يرد خبره مطلقا إلى رتبة من يتوقف فيه، فإن صادف شهرة راو ثقة يمكن ذلك الراوي الأخذ

---

[١]) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٧٤) ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٥٦)، اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ١٧)

[٢]) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٧٤)

[٣]) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٣٩، المقنع في علوم الحديث (١/ ١٥٩)، اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (٢/ ١٧)

[٤]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٧)

عنه فمفسدته أشد، كما وقع لعطية العوفي في تكنيته محمد بن السائب الكلبي أبا سعيد، فكان إذا حدث عنه يقول: حدثني أبو سعيد فيوهم أنه أبو سعيد الخدري الصحابي – رضي الله عنه – لأن عطية كان لقيه وروى عنه .[١]

وهذا أشد ما بلغنا من مفسدة تدليس الشيوخ ، وأما ما عدا ذلك من تدليس الشيوخ فليس فيه مفسدة تتعلق بصحة الإسناد وسقمه بل فيه مفسدة دينية فيما إذا كان مراد المدلس إيهام تكثير الشيوخ لما فيه من التشيع[٢]

*الثالث: تدليس التسوية.

وهو أن يروي حديثا عن شيخ ثقة غير مدلس, وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة, فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند, ويجعل الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل, فيستوي الإسناد كله ثقات, وهذا شر أقسام التدليس, وهو قادح فيمن تعمد فعله.[٣]

وهو أن يسقط المدلس غير شيخه لضعفه أو لصغره, فيصير الحديث ثقة عن ثقة, فيحكم له بالصحة.[٤]

قال العلائي في كتابه التحصيل في المراسيل: "ولا ريب في تضعيف من أكثر من هذا النوع, ((وبالجملةِ فهذا النوعُ أفحشُ أنواعِ التدليسِ مطلقاً وشرُّها))[٥] وقد وقع فيه جماعة من الأئمة الكبار ولكن يسيرا كالأعمش والثوري". وممن نقل عنه فعل ذلك بقية بن الوليد, والوليد بن مسلم, والحسن بن ذكوان.[١]

---

[١]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٧)

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٨)

[٣]) . التدليس والمدلسون (٢/ ٩٤) ، شرح علل الترمذي (٢/ ٨٢٥)

[٤]) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٢٩٩)

[٥]) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١/ ٢٤٥)

وقد نقل الذهبي عن أبي الحسن بن القطان في بقية أنه يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك, وهذا إن صح عنه مفسد لعدالته, وعلق الذهبي على هذا بأنه صح عنه أنه يفعله, وكذلك صح عن الوليد بن مسلم وعن جماعة كبار فعله, وهذا يليه منهم ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد, وما جوزوا على ذلك الشخص الذي يسقطون ذكره بالتدليس أنه تعمد الكذب, وهذا أمثل ما يعتذر به عنهم.[٢]

وقال السيوطي في التدريب: "وهذا النوع من التدليس يسميه العلماء تحسيناً, فيقولون: "جوده فلان" أي ذكر من فيه الأجواد وحذف غيرهم", قال الشافعي: "يثبت أصل التدليس بمرة واحدة" وقال ابن الصلاح: "والحكم بأنه لا يقبل من المدلس حتى يبين, قد أجراه الشافعي فمن عرفناه دلس مرة, وممن حكى هذا القول عن الشافعي البيهقي في المدخل".[٣]

- ومن العلماء من قسمه إلى قسمين فقط هما:

تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ. وقد ذهب إلى هذا ابن الصلاح ، والنووي وابن كثير ، والطيبي ، وابن حجر ، والسخاوي وغيرهم..[٤]

قال ابن حجر : وليست هذه الأقسام متغايرة، بل هي متداخلة، وحاصلها يرجع إلى قسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، لكن أحببت التنبيه على ذلك، لئلا يعترض به من لا يتحقق[٥].

---

[١]) التدليس والمدلسون (٢/ ٩٤)

[٢]) التدليس والمدلسون (٢/ ٩٤)

[٣]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٥٧) ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/ ٣٣٩)، التدليس والمدلسون (٢/ ٩٤)

[٤]) منهج الإمام البخاري (ص: ١٩٩)، منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٣٨١)

[٥]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٢)

- **وقسم الحاكم في علوم الحديث [١] – وتبعه أبو نعيم – التدليس إلى ستة أقسام:**

الأول: من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو فوقه أو دونه إلا أنهم لم يخرجوا عداد الذين تقبل أخبارهم.[٢]

الثاني: قوم يدلسون الحديث فيقولون: قال فلان، فإذا وقع إليهم من ينفر عن سماعاتهم، ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم .[٣]

الثالث: قوم دلسوا عن أقوام مجهولين لا يدري من هم ولا من أين هم .[٤]

الرابع: قوم دلسوا أحاديث رووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كي لا يعرفوا.[٥]

الخامس: قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير، وربما فاتهم الشيء عنهم، فيدلسونه.[٦]

السادس: قَوْمٌ رَوَوْا عَنْ شُيُوخٍ لَمْ يَرَوْهُمْ، فَيَقُولُونَ: قَالَ فُلَانٌ، فَحُمِلَ ذَلِكَ عَنْهُمْ عَلَى السَّمَاعِ وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ سَمَاعٌ..[٧]

---

[١]) معرفة علوم الحديث ص١٢٨ –. ١٢.

[٢]) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٣١) ، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٢٢)

[٣]) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٣١)

[٤]) نفس المصدر (١/ ٤٣١)

[٥]) نفس المصدر (١/ ٤٣٢)

[٦]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٦١)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٤٣٢

[٧]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٦١)

- قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ تَدْلِيسِ الْإِسْنَادِ ونلاحظ أن الحاكم قد اعتمد في هذا التقسيم على حالات المدلسين مع شيوخهم .[١]

كما نلاحظ أن بعض الأقسام متداخلة في بعض، لذا ترى من جاء بعد الحاكم قد اختصر هذا التقسيم إلى ثلاثة أقسام، كالحافظ العراقي في شرحه لألفيته وفي شرحه على مقدمة ابن الصلاح[٢] .

قال الحافظ البلقيني: " الأقسام الستة التي ذكرها الحاكم داخلة تحت القسمين السابقين، فالقسم الأول والثاني والثالث والخامس والسادس داخلة تحت القسم الأول، والرابع عين القسم الثاني – أي تدليس الشيوخ وما عده العراقي قسماً ثالثاً – وهو تدليس التسوية داخل تحت القسم الأول وهو تدليس الإسناد.[٣]

وعند التدقيق، نلاحظ أن الأقسام كلها تعود إلى تدليس الإسناد لأن الإسناد يتكون من الشيوخ، والصيغ الدالة على التحمل، فإخراج الشيوخ من الإسناد وإبقاء الصيغ الدالة على التحمل أمر غير سليم، ومن هنا يمكن أن نقول إن هذه التقسيمات اعتبارية فقط ترجع إلى أحوال المدلسين وليست تقسيمات حقيقية ترجع إلى التدليس في حد ذاته فالتدليس موضوعه الإسناد، شيوخه وما يدل على الاتصال بينهم.[٤]

تدليس المتون :-

هَذَا كُله فِي تَدْلِيس الروَاة وَأما تَدْلِيس الْمُتُون فَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيه المحدثون المدرج وَهُوَ أَن يدرج فِي كَلَام النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم كَلَام غَيره فيظن

---

[١]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٦١ ، منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٠)

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٠)

[٣]) نفس المصدر .

[٤]) نفس المصدر (ص: ٢٠١)

السَّامع أَن الْجَمِيع من كَلَام النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَمِمَّنْ ذكره من الْأُصُولِيِّينَ الْأُسْتَاذ أَبُو مَنْصُور الْبَغْدَادِيّ وَأَبُو المظفر السَّمْعَانِيّ وَقَالَ هُوَ مطرح فِي الحَدِيث مَجْرُوح الْعَدَالَة وَهُوَ من تَحْرِيف الْكَلم عَن موَاضعه وَكَانَ مُلْحقًا بالكذابين ، وذكره أبو الحسن المرداوي وقال : وفاعله عمداً مرتكب محرماً مجروح عند العلماء لما فيه من الغش وَلم يقبل حَدِيثه، وَكَذَلِكَ ذكره الْمَاوَرْدِيّ وَالرُّويَانِيّ فِي الْحَاوِي وَالْبَحْر فِي كتاب الْقَضَاء فقسما التَّدْلِيس إِلَى:-

مَا يَقع فِي الْإِسْنَاد وَإِلَى مَا يَقع فِي الْمَتْن ثمَّ قَالَا من عرف بتدليس الْمُتُون فَهُوَ مَجْرُوح مطروح[١]

****

[١]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١١٤)، التحبير شرح التحرير ج٤/ص١٩٦٧

المبحث الثالث :- قبول رواية المدلس بين المتقدمين والمتأخرين :-

المطلب الأول : المعنى الاصطلاحي لمفهوم المتقدمين والمتأخرين

حَفِلت كتب علوم الحديث بلفظي المتقدمين والمتأخرين في كثير من المسائل، وذلك بسبب وجود تباين بين المتقدمين والمتأخرين في منهج التصحيح والتضعيف، وتنظير ما يتعلق بهما من المسائل والقواعد، وكذا طرق التحمل والأداء، والجرح والتعديل، وغير ذلك من المباحث، نظراً لتفاوتهم في التكوين العلمي في مجال الحديث وحفظه ونقده .ورغم أن المتقدمين والمتأخرين – معاً– ساهموا في نهضة علوم الحديث، إلا أن المتقدمين كانت لهم اليد الطولى في النقد والتثبت والتحري، فتحسين المتأخرين وتصحيحهم –مثلاً– لا يوازي تحسين المتقدمين، لأنهم كانوا أعرف بحال الرواة لقرب عهدهم بهم، فكانوا يحكمون ما يحكمون به بعد تثبت تام ومعرفة دقيقة .أما المتأخرون فليس عندهم من أمرهم غير الأثر بعد العين، فلا يحكمون إلا بعد مطالعة أحوال الرواة في الأوراق، ومن البديهي معرفة الفرق بين المجرب والحكيم، وما يغني السواد الذي في البياض عند المتأخرين عما عند المتقدمين من العلم على أحوالهم كالعيان، فإنهم أدركوا الرواة بأنفسهم، فاستغنوا عن التساؤل والأخذ عن أفواه الناس، فهؤلاء أعرف الناس، فبهم العبرة وإليهم المنتهى . وليس في هذا تقليل لشأن المتأخرين الذين قعّدوا القواعد وأصّلوا الأصول وأزالوا الالتباس، وسلّموا الراية نقية كما تسلّموها، ولولا ما كتبوه في علوم المصطلح والتخريج وغير ذلك من فنون علوم الحديث لعسُر علينا فهم كثير من مصطلحات المتقدمين ومنهجهم .ولذا ..... يجدر بنا أن نوضح من هم المتقدمون ومن هم المتأخرون، على أن ما سنذكره لا يسير عليه جميع المتقدمين أو جميع المتأخرين، بل يسير عليه غالب المتقدمين أو غالب

المتأخرين، ولا يعنينا في هذا المقام أن نذكر من خرج عن ذلك من المتقدمين أو المتأخرين؛ إذ المقصد توضيح شيء بعينه[١]

.المعنى اللغوي العام :المتقدم: هو من يسبق غيره حسيًّا أو معنويًّا[٢]، والمتأخر من يسبقه غيره حسيًّا أو معنويًّا[٣]، وقد جاء الأمران في القرآن الكريم كما في سورة المدثر، قال تعالى ((نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ . لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ)) [٤]، وفي سورة الحجر قال تعالى((مَّا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ)) [٥]، وقال أيضاً ((وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ))[٦]

المعنى الاصطلاحي : يثور كثير من الخلاف حول المقصود بالمتقدمين والمتأخرين،

فبعض العلماء فرق بين المصطلحين على أساس العامل الزمني فذهب الإمام الذهبي في مقدمة "الميزان " إلى أنّ الحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلاثمائة [٧]، وذكر في "التذكرة " أن بداية نقص علوم السنة ، وبداية ظهور العلوم العقلية ،وتناقص الاجتهاد ، وظهور التقليد في آخر الطبقة التاسعة ، فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا وتبدل الناس بطلبه يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة ويسخرون منهم وصار علماء العصر في الغالب

---

[١]) فيض الباري، ج٤/ص٤١٤،٤١٥.

[٢]) لسان العرب ج١٢ ص٤٦٧مادة قدم .

[٣]) نفس المصدر ج٤ ص١٢ مادة أخر

[٤]) [المدثر:٣٦-٣٧]

[٥]) [الحجر:٥

[٦]) [الحجر:٢٤

[٧]) ا لسان الميزان ج١/ص ٨.،ميزان الاعتدال ٤/١ . ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢/ ١٥٨)

عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها ، ومكبين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها ، فعم البلاء ، واستحكمت الأهواء ، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس[١] . وكذلك فعل أبو عمرو بن المرابط ت (٧٥٢)هـ في إطلاقه إلى أول القرن الرابع فقال" : قد دونت الأخبار ، وما بقي للتجريح فائدة ، بل انقطعت من رأس الأربع مئة. [٢] ومن هؤلاء المتقدمين –على سبيل المثال لا الحصر–: شعبة والقطان وابن مهدي، وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهويه وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي، ويعتبر البيهقي خاتمة المتقدمين[٣] .وأما المتأخرون فنذكر منهم –على سبيل المثال لا الحصر–: النووي وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن كثير، وعبد الغني صاحب الكمال، والذهبي والحافظ ابن حجر وابن الصلاح، وابن الحاجب، وابن عبد الهادي وابن القطان الفاسي، وضياء الدين المقدسي والمنذري، وشرف الدين الدمياطي، وتقي الدين السبكي، وابن دقيق العيد، والمزي، والسيوطي والسخاوي.[٤]

* الطور الثاني للتعريف : والذي بدأ يعتمد على وصف زائد على الزمن وهو منهج التصنيف والاعتماد على الأسانيد[٥] وبهذا يكون الحد الفاصل بين

---

[١]) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٢٩–٥٣٠ ، المنهج المقترح ، العوني ص ٦٢ .

[٢]) فتح المغيث ، السخاوي ٣/ ٢٧١ ،وانظر الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ ، له ص ٩٢ و ١٠٦ .

[٣]) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلهاد.حمزة بن عبد الله المليباري الطبعة الثانية١٤٢٢هـ ٢٠٠١ ص٢٩

[٤])سير أعلام النبلاء ط الرسالة (المقدمة/ ١٢٢) ، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٢٨٠)

[٥]) مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود ص١٨

المتقدم والمتأخر هو الزمن الذي كانت تورد فيه الأحاديث في الكتب وآخر هذا الزمن إلى زمن الخطيب رحمه الله سنة (٤٦٣هـ) ثم بدا لهم من خلال هذا التعريف أن جماعة من المتقدمين أمثال ابن خزيمة (٣١١هـ) والطحاوي (٣٢١هـ) وابن حبان (٣٥٤هـ) والحاكم (٤٠٥هـ) يوافقهم المتأخرون مما يسبب اضطراباً في التعريف انتقلوا إلى المرحلة الثالثة من التعريف [١].

* الطور الثالث للتعريف : مرحلة التعريف بناء على المنهج فيكون الفرق بين المتقدمين والمتأخرين فرق منهجي بمعنى أن المتقدمين هم الذين يستقلون في الكلام على الحديث وعلله مع سعة دائرتهم في معرفة الطرق والأسانيد والعلل ويجرون في ذلك على طرق المحدثين ، والمتأخرين هم من جرى على طريقة الفقهاء والأصوليين في التصحيح والتضعيف والتعليل فأصبح عندهم الفرق بين المتقدمين والمتأخرين هو فرق منهجي لا علاقة له بالزمان[٢] فمن جرى على طريقة أهل الحديث فهو من المتقدمين وإن كان متأخر زمانا ومن جرى على طريقة الفقهاء والأصوليين فهو من المتأخرين وإن كان متقدم زمانا . حيث يرى بعض العلماء أن المتقدمين هم نقاد الحديث، وأن المتأخرين هم الفقهاء وعلماء الكلام والأصول ومن تبعهم في المنهج من أهل الحديث، دون النظر إلى الفاصل الزمني في التفريق [٣]..

---

[١]) علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين د. أحمد معبد عبد الكريم ،ورقة مقدمة للمؤتمر التخصصي الأول لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة الكويت ، نظرات جديدة في علوم الحديث الدكتور. حمزة المليباري عام ١٩٩٥م سنة ١٤١٦هـ ، مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود ص٢٠

[٢]) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلهاد.حمزة بن عبد الله المليباري الطبعة الثانية١٤٢٢هـ ٢٠٠١ ص٣٠

[٣]) نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين د/ محمد عصام عيدو ، دار أروقة للدراسات والنشر – عمان، الأردن– ٢٠١٦ م ص ٥٠ ، ٦٠ بتصرف

المطلب الثاني: الملامح العامة لمنهج المتقدمين والمتأخرين :-

منهج المتقدمين من أئمة الحديث كأحمد والبخاري والنسائي وأبي داود والترمذي وغيرهم ، هذا المنهج تعرف حدوده وتظهر ملامحه بالتطبيق العملي والأصول المتبعة في طريقة التعليل عند أهل هذا الشأن وفيه يعرف منهج أئمة السلف ومنهج كثير من المتأخرين والخلاف بين المنهجين ليس كأي خلاف فهذا يترتب عليه تصحيح الأحاديث وتضعيفها ومن خلال هذه السطور نبين الملامح العمة لكلا المنهجين.

الأول : منهج المتقدمين من أئمة الحديث :

بالنسبة للمتقدّمين نستطيع أن نحدّد الملامح العامة لمنهجهم فيما يأتي:

١ ـ النظر الدقيق والتفتيش العميق في أحوال الرواة[١]، وقد ساعدهم على ذلك أمران اثنان:

الأمر الأول: قربهم الزمني من الرواة، حيث لم تكن الأسانيد قد طالت كثيرا كما حدث فيما بعد، مما جعلهم يشهدون شهادة حاضر يرى ويسمع [٢].

وأسوق هذه القصة لبيان قيمة كلام المتقدمين في الرجال:

ذكر الإمام المشهور بقي بن مخلد الأندلسي (٢٠١هـ ـ ٢٧٦هـ) أنّه قدم بغداد من الأندلس في طلب العلم وملاقاة الرجال، فلما دخل بغداد مال إلى المسجد الجامع بها، فإذا هو بيحيى بن معين، جالسا في حلقة من العلم يتكلم في الرجال جرحا وتعديلا، قال: ((فسألته عن بعض من لقيت من أهل الحديث، فبعضا زكى، وبعضا جرّح. فسألته في آخر السؤال عن هشام بن عمار ـ شيخ البخاري ـ، وكنت قد أكثرت من الأخذ منه، فقال: أبو الوليد هشام بن عمار:

---

[١]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٢١٧) ،

[٢]) ندوة علوم الحديث علوم وآفاق (١٠/ ٧)

صاحب صلاة، دمشقي، ثقة وفوق الثقة، لو كان تحت ردائه كبر أو تقلّد كبرا ما ضرّه شيئا لخيره وفضله)) [١]

فانظر إلى قيمة هذه الشهادة وهذه التزكية، التي تصدر من رجل يعيش مع الرواة ويلاحظ أحوالهم ويعرف كثيرا من أمورهم التي لا يطلع عليها إلا المعاصر، أين هذا ممن يأتي بعد ذلك، فيجتهد في الحكم على الرواة من خلال الأقوال والنقول التي ينقلها من كتب العلماء أو يجتهد في تفسيرها وتأويلها.

الأمر الثاني: الحفظ الوافر والفهم العميق والإحاطة الشاملة التي فاقت كلّ وصف، وكانت مضرب الأمثال.

لقد قالوا عن شعبة: إنّه لو جمع له الرواة كلّهم على صعيد واحد لسمّى كلَّ راو باسمه واسم أبيه ونسبته وما فيه من جرح أو تعديل على وجه الاستيعاب والتفصيل.وقَال عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن حنبل، عَن أَبِيهِ: كَانَ شعبة امة وحده فِي هذا الشأن، يعني فِي الرجال وبصره بالحديث وتثبته وتنقيته للرجال[٢] ، فكيف يتأتّى ويتسنّى لمن يأتي بعدهم بسنين أو قرون أن يستدرك عليهم في أمر يحتاج إليهم في نقل تفاصيله؟

٢ ـ المقارنة وإمعان النظر ودقّة ملاحظة الأسانيد لتحديد موضع العلّة القادحة وتمييز صحيح الروايات من سقيمها، وتبيّن صدق الراوي من كذبه[٣].

انظر إلى هذه القصة العجيبة لتتبيّن عظمة هؤلاء القوم ومبلغ حرصهم وشدّة ملاحظاتهم ودقّة أنظارهم وكيف أنّهم لم يكونوا يكتفون من الراوي بأحواله الظاهرة:

---

[١]) سير أعلام النبلاء، ٢٩٢/١٣، تاريخ الإسلام ط التوفيقية (٢٠/ ٢٢٢)

[٢]) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٤٩٠)

[٣]) منهج النقد في علوم الحديث (ص: ٢١٠)

قال أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي: كنا نختلف إلى إبراهيم بن نصر: ابن أبي الليث سنة ست عشرة ومئتين، أنا وأبي: أحمد ويحيى بن معين ومحمد بن نوح وأحمد بن حنبل، في غير مجلس، نسمع منه تفسير الأشجعي ـ عبيد الله بن عبيد الرحمن الكوفي، المتوفى سنة: ٢٣٤هـ ـ، فكان يقرأه علينا من صحيفة كبيرة.

فأوّل من فطن له ـ أي أنّه كذاب ـ أبي، فقال: يا أبا إسحاق، هذه الصحيفة كأنّها أصل الأشجعي؟ قال: نعم، كانت له نسختان فوهب لي نسخة، فسكت أبي.

فلما خرجنا من عنده قال لي أبي: أي بنيّ، ذهب عناؤنا إلى هذا الشيخ باطلا، الأشجعي كان رجلا فقيرا وكان يُوصَل، وقد رأيناه وسمعنا منه، من أين كان يمكنه أن يكون له نسختان؟! فلا تقل شيئا واسكت. فلم يزل أمره مستورا حتى حدّث بحديث أبي الزبير عن جابر في الرؤية، فكذّبه يحيى بن معين، فقال:» كذاب خبيث يسرق حديث الناس، لا حفظه الله [١].

هذه خلاصة القصّة. والمقصود الذي ظهر بعد ذلك أنّ إبراهيم بن أبي الليث لم يسمع من الأشجعي وإنّما عمد إلى نسخته فاشتراها من ورثته، ثمّ صار يحدّث منها، فافتضح.[٢]

وأخبارهم في هذا مشهورة وحكاياتهم منشورة.

٣ ـ من أهمّ ما كان يميز منهج المتقدمين أنّهم لم يكونوا يلتزمون قاعدة مطّردة في الحكم على الراوي أو الرواية. بل لهم في ذلك نظرات وأحكام مختلفة لا تنسجم في معظمها مع قواعد المتأخرين، بل تقوم على اعتبار القرائن والأحوال، فلا يحكمون على راو بالتوثيق دائما، ولا على آخر بالضعف في كل

---

[١]) تاريخ بغداد، ١٩٣/٦.

[٢]) تاريخ بغداد ت بشار (٧/ ١٤١)

الأحوال، وليس لهم قاعدة واحدة عند تعارض الوصل والإرسال، ولا عند تعارض الرفع والوقف، ولا عند حصول الزيادة في الحديث أو النقصان، سواء من الراوي الواحد أو منه ومن غيره، بل كلّ ذلك خاضع للقرائن، فقد يحكمون على زيادة ثقة بالردّ رغم أنّه ليس فيها مخالفة لما رواه غيره. وقد يحكمون عند تعارض الوصل والإرسال لمن وصل، أو لمن أرسل ولو كان ضعيفا إذا دلّت القرائن على صواب فعله ، ومن أجل ذلك كثر في منهجهم الانتقاء، يعمدون إلى حديث الراوي، فيأخذون منه ما غلب على ظنّهم أو ترجّح لديهم أنّه أصاب فيه ولم يخطئ، ويتركون من حديثه ما يرونه لم يضبطه، وهذا كثير في تصرفاتهم .[١]

قال الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي في تقرير هذه المسألة: ((وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه إنه لا يُتابَع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه .[٢]

---

[١]) علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين د. أحمد معبد عبد الكريم ص١٣ ، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها.د.حمزة بن عبد الله المليباري الطبعة الثانية١٤٢٢هـ ٢٠٠١ ص٣٠ ص ٧

[٢]) شرح علل الترمذي، ٥٨٢/٢.

٤- ومن القضايا المهمة في هذا أن الأئمة المتقدمين كانت لهم عناية خاصة بنقد المتون ، والتنبيه على ما وقع فيها من خطأ ووهم ، وهذا كثير في كلامهم .[١]

فهذه جملة من القضايا والميزات المهمة التي تميز بها عمل الأئمة المتقدمين في نقد السنة وتمييز صحيحها من سقيمها ، وليس القصد من ذلك الحصر .

المنهج الثاني : منهج المتأخرين (الفقهاء والأصوليين ومن تبعهم من متأخري المحدثين[٢]) :

جاء المتأخرون فورثوا عن المتقدّمين علما غزيرا وأقوالا كثيرة في الرواة والروايات، وكان لابدّ من وضع قواعد تحكم هذه الأقوال الكثيرة، وكان عملهم اجتهاديا محضا، لذلك كان من الطبيعي أن يقع بينهم الخلاف في تفسير كلام المتقدّمين أو فهمه، ثمّ في القواعد التي وضعوها لضبطه

وقد تميز هذا المنهج بميزات أيضاً ، ومن أهمها ما يلي:

١- أهم ما يتميز به هذا المنهج أنهم قعدوا قواعد نظرية ثم طردوها ، مع أنهم قد يختلفون في بعض هذه القواعد ، فمن قواعدهم أن زيادة الثقة مقبولة مطلقاً ، دون تحرٍ, في ذلك هل أصاب الثقة في هذه الزيادة أو أخطأ ، فإذا اختلف في وصل حديث وإرساله أو وقفه ورفعه ، وكان الواصل أو الرافع ثقة فقوله هو الصواب ، ومنهم من يقول المرسل هو المصيب لأنه هو المتيقن ، فهذه قاعدة أخرى مقابلة للقاعدة السابقة ، ،ولهذا ذكر ابن رجب أن هذه الأقوال كلها لا تعرف عن أئمة الحديث المتقدمين[٣] .

---

[١]) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة (ص: ٢٩٢)

[٢]) مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود ص٢٠

[٣]) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٥١٠)

٢- وتبعاً للقاعدة السابقة في زيادة الثقة – أيضاً – فقد برز بوضوح في عمل المتأخرين الحكم على الأسانيد مفردة دون النظر في بقية طرق الحديث [١] ، التي قد تظهر علة قادحة في هذا الإسناد المفرد ، وفي هذا المنهج هدم لجزء كبير مما اشتملت عليه كتب العلل، ولهذا قل اهتمامهم بهذه الكتب ، حتى لا تكاد تذكر إلا قليلاً مع أهميتها البالغة وجلالة مؤلفيها.

٣- ومما يميز منهج المتأخرين أنهم لا يعتنون كثيراً بالتفريق بين أحاديث الراوي ، لأنهم لما حكموا بأنه ثقة ألزموا أنفسهم بقبول كل ما روى، ولهذا ظهر في العصور المتأخرة الحرص على إبداء كلمة مختصرة في الحكم على الراوي لتكون عامة في جميع رواياته[٢] .

٤- ومن الأمور الظاهرة في منهج المتأخرين المبالغة الظاهرة في تقوية النصوص المعلولة بعضها ببعض ، وقد أسرف بعض المعاصرين في هذا جداً، وحتى قُوِّيَ الخطأ بالخطأ فصار صواباً ،ولا شك أن تقوية النصوص بعضها ببعض أمر وارد عند أئمة الحديث المتقدمين ولكن ذلك على نطاق معين ،وله شروط وضوابط ، ولم يراعها كثير من المتأخرين.[٣]

٥ – الاعتماد على المصنفات: زاد اعتماد المتأخرين على المصنفات والكتب، بل كان جلّ اعتمادهم عليها، بجانب اعتماد بعضهم على ما يحفظه.

---

[١]) التخريج ودراسة الأسانيد (ص: ١٠٢)

[٢]) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلهاد.حمزة بن عبد الله المليباري الطبعة الثانية١٤٢٢هـ ٢٠٠١ ص٣٠ ص ٦

[٣]) نفس المصدر ص٩ بتصرف

* أثر الاختلاف بين منهج المتقدمين والمتأخرين :

يتضح من خلال بيان المنهجين السابقين أثر الاختلاف من خلال المقارنة بين ما يقوم به المتقدمون و المتأخرون تجاه الشيء نفسه، ومن ذلك ما يلي :-

أولاً: التعامل مع أحوال الراوة: قد يكون الراوي ثقة في جانب، كبعض شيوخه أو روايته عن أهل بلد أو إذا حدث من كتابه، ويكون ضعيفاً في جانب آخر . فيقوِّيه المتقدمون في بعض الأحوال ويضعفونه في الجانب الذي هو ضعيف فيه -أي أنهم يجزِّئون حال الراوي-، وأما المتأخرون فإنهم يميلون إلى طرد حال الراوي، إما نصًّا أو تطبيقاً، كأن يضعف المتقدمون ما يرويه معمر بن راشد عن ثابت البناني، ويقولون إنها نسخة فيها مناكير، أو ما يرويه عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما، بينما لا يلتفت المتأخرون إلى ذلك، فهذه كتبهم وتحقيقاتهم يصححون أمثال هذين الطريقين، وربما ذكروا أنهما على شرط الشيخين أو أحدهما .

ثانيًا: التعامل مع تعدد الطرق: قد يكون سبب تعدد الطرق من راوٍ واحد هو اضطرابه أو اضطراب من يروي عنه .ولهذا كان المتقدمون ينظرون إلى ذلك بعناية، لأن بعض هذه الطرق قد تكون صواباً وبعضها خطأ، وقد تكون كثرة الطرق راجعة إلى طريق واحد، وما يُظن أنه شاهد ليس كذلك لأنه خطأ من بعض الرواة في تسمية الصحابي مثلاً، بل قد يكون ما يظن أنه شاهد هو كاشف لعلة في الحديث الذي يراد الاستشهاد له، وأما المتأخرون فمنهم من يجوِّز كون الطريقين محفوظين، بل قد يذهب إلى عدد من الطرق والأوجه [١].

ثالثاً: إثبات السماع: قد يتوقف صحة الحديث على إثبات سماع راو من آخر، ولهذا يقرر المتقدمون أن الأصل في الراوي أنه لم يسمع ممن روى عنه، حتى

---

[١]) مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود ص٢٠

يثبت ذلك بطريق راجح، وأما الأصل عند المتأخرين أنه متى روى عنه وأمكنه أن يسمع منه فهو متصل، وهو على السماع حتى يثبت خلاف ذلك .

رابعاً: زيادة أحد الرواة: إذا روى الحديث جماعة عن شيخ لهم، وزاد بعضهم زيادة في إسناد الحديث كوصله أو رفعه، أو زاد بعضهم لفظة في متن الحديث، فإن المتقدمين يسيرون على قاعدة وهي: النظر في كل زيادة بحسبها، فقد تقوم القرائن والأدلة على حفظها فتسمى (زيادة الثقة)، وقد تقوم على ضعفها فتكون (زيادة شاذة)، في حين يسير المتأخرون على قاعدة: زيادة الثقة مقبولة، وطرد هذه القاعدة، وتصحيح تلك الزيادات غالباً .

خامساً: التعامل مع كثرة طرق الحديث: يرى كثير من المتقدمين أن كثرة الطرق قد لا تفيد الحديث شيئاً؛ إذ قد تكون تلك الطرق خطأ أو مناكير، وهذه عندهم لا تشد بعضها بعضاً، في حين أن المتأخرين قد لا يلتفتون إلى مثل ذلك، فمتى وجدوا إسنادين أو ثلاثة، أو وجدوا شاهداً، فإنهم يعضدون ذلك ببعضه، ويرفعون الحديث إلى درجة القبول .

سادساً: التنقيب عن العلل والاهتمام بها: قد يكشف المتن عن علة خفية في الإسناد أو يساعد على تأكيد علة ظاهرة، ولهذا كان الأئمة المتقدمون يعرضون المتون بعضها على بعض، ويتخذون وسيلة عند تصادمها، وهي محاولة كشف العلة الخفية في الإسناد، أو ضمها إلى علة قائمة أصلاً في الإسناد فيزداد الحديث ضعفاً، وهذا ما سار عليه المتقدمون الذين اشتهروا بأنهم نقاد الحديث، وأما المتأخرون فإنهم يقومون بدراسة الأسانيد بمعزل عن المتون، والمتون يمكن التعامل معها بعد النظر في الإسناد، وليس قبل، ولهذا كثر عندهم التعرض للجمع بين الأحاديث، وربما التكلف في ذلك، وقل عندهم الاهتمام بالعلل، ولذلك لم يكثر التصنيف فيه .

سابعًا: خبر المجهول والمدلس: يقبل المتقدمون خبر المجهول بقرائن، منها: أن يكون الراوي عنه لا يروي إلا عن ثقة، وأن يروي متناً مستقيماً، وأما المتأخرين فإنهم لا يقبلونه مطلقاً، وكذا المدلس إن ثبت تدليسه إلا إذا صرح بالسماع، وأما المتقدمين فإنهم يقبلون خبره في الجملة، ما لم يُعلم أنه دلسه.

.ونحن إذ نذكر الفرق بين المنهجين ونقرره؛ لا نقصد بذلك إهمال أحدهما والاعتناء بالآخر، بل نرمي إلى إفادة طلاب الحديث بالفوارق بين المنهجين.

المطلب الثالث : قبول رواية المدلس بين المتقدمين والمتأخرين :-

أما عنعنة المُدلسين فعند الأئمة المُتقدمين لا يضعفونُ رواية المدلس بمجرد العنعنة ! بل لابد أن يثبت التدليس عليه ولذلك فإنهم يفرقون بين المُكثر والمقل في التدليس ويعامل المُكثر مُعاملةً تختلف عن مُعاملة المُقل وعندهم أن بين التدليس والعنعنة فرق ولا يصح أن ترد عنعنة المُدلس لمُجرد العنعنة فالأئمة المُتقدمين لا يفعلون ذلك بل يَقبلون روايته وإن كانت بالعنعنة حتى يثبت التدليس عليه في الحَديث فعندها يَردونها[١] ، وأما المُتأخرين – رضي الله عن الجميع – فينظرون إلي عنعنة المُدلس ويردونها ويُطالبون بالتصريح بالسماع مِن المُدلس دون التفريق بين المكثر والمُقل بل إن المشهور عند المُتأخرين بالتدليس دُون الإكثار منهُ لا يقبلون عنعنته إلا ما صرح به بالسماع وقد ضيق عند المُتأخرين مَفهوم التدليس وأما عند المُتقدمين فإن التدليس يأتي على عدد من الصور والعنعنة عند المُتقدم في النهاية مقبولةٌ مالم يثبت التدليس ويفرقون كذلك بين من يدلس مطلقاً وبين من يدلس عن شيخ بعينه ، أما المُتأخرين فيطلبون التصريح بالسماع دُون النظر إلي القرائن

[١]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٩٦) ، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٥) ،

في رواية المدلسين وما أراهُ عين الإنصاف أنهم ضيقوا في هذه المسألة واسعاً [١] ، وهذا الاختلاف إنما يتولد مما يلي:-

الأول : الخلط بين اصطلاحات المتقدمين والمتأخرين:

هذا يدل -غالبا- على أن كاتب هذا المنهج تلقى علم الحديث بهذه الصورة النظرية بعيداً عن التطبيق العملي،[٢] وحتى لا يكون الكلام دعوى عارية عن الدليل سأشرع في التدليل والتمثيل؛ فانظر حفظك الله إلى غالب مناهج علم المصطلح المعاصرة وتناولها لمصطلح التدليس مثلا، سترى خلطا بينا، وخطأ فادحا، وغبنا فاحشا لذلك الطالب المسكين، ففي هذه المناهج ترى أن المؤلف يشترط التصريح بالسماع لكل من وصف بتدليس الإسناد دونما تمييز، بل وترى أثر مثل هذا الخطأ في كثير من تحقيقات المعاصرين وتآليفهم، فمنهم مثلا من يضعف حديثا بسبب عنعنة أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي مع أنه في المرتبة الأولى ممن احتمل الأئمة عنعنتهم [٣] ، ومنهم من يضعف حديث من وُصف بالتدليس عند المتقدمين، لكنه عند الحافظ ابن حجر وغيره مرسل إرسالا خفيا، وذلك لأن المؤلف المعاصر لم يدرك الفرق بين اصطلاح هؤلاء وهؤلاء، فالمتقدمون وصفوا كل من روى عمن سمع منه أو عاصره ما لم يسمعه منه موهما السماع بالتدليس[٤] ، والحافظ ابن حجر جعل الأخيرة وهي الرواية عمن عاصره ولم يسمع منه موهما السماع إرسالا خفيا [٥] ، وذلك

---

[١]) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٩٧) ، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١٦٠)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ١٦٠)

[٢]) مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود ص٢٠

[٣]) انظر تعريف أهل التقديس ص ٢١.

[٤]) شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٦٧٤) ، الكفاية للخطيب ص ٣٨. ومقدمة ابن الصلاح ص ١٦٥، والتبصرة والتذكرة (١/١٨٠) .

[٥]) انظر نزهة النظر ص ٣٩.

تمييزا بين الأنواع كما قال في تعريف أهل التقديس، لذا من وصف بالتدليس بسبب المعاصرة وعدم اللقي تقبل عنعنته إن ثبت اللقاء ولو مرة واحدة في غير هذا الحديث، ولا يحتاج أن يصرح بالسماع في كل حديث، فليس كل من وصف بالتدليس بحاجة إلى تصريح بالسماع في كل حديث يعنعن فيه كما هو ظاهر من صنيع الأئمة رحمهم الله تعالى [١].

والثاني: في القاعدة التي وضعها المتأخرون لقبول حديث المدلّس أو عدم قبوله.

الأمر الثاني المتعلّق بمبحث التدليس: فإنّ القاعدة التي اشتهرت عند المتأخرين وتواضعوا عليها هي أنّ حديث المدلّس يقبل إذا صرّح بالسماع [٢].

أمّا إذا روى بالصيغة الموهمة فإنّ حديثه يكون ضعيفا، ولكنّ الباحث في هذا الأمر يلحظ في كلام المتقدّمين أمثلة تخرم هذه القاعدة وتعود بالأمر من جديد إلى ملاحظة القرائن والأحوال.

وأسوق لذلك مثالين:

١ ـ لقد ذكر الإمام أبو حاتم الرازي أنّ بقيةَ بنَ الوليد كان يروي عن شيوخ ما لم يسمعه منهم، فيظنّ أصحابه أنّه سمعه منهم، فيروون عنه تلك الأحاديث ويصرّحون بسماعه لها منهم، ولا يضبطون ذلك[٣] .

وهذا في الحقيقة لو حاكمناه إلى قواعد المتأخرين لاعتبرناه كذباً، بناءً على أنّ المدلّس إذا صرّح بالتحديث فيما لم يسمعه فإنّه يكون كذاباً، يردّ حديثه جملة وتفصيلا، ولكن الكذب هنا لا ينسب لبقية، فليس هو الذي فعل ذلك، ولا

---

[١]) ندوة علوم الحديث علوم وآفاق (١٧/ ٣،)

[٢]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٣٤)

[٣]) شرح العلل، ابن رجب، ٢/٥٩٤.

ينسب أيضا إلى أصحابه لأنّهم كذلك لم يفعلوا ذلك عمدا، وإنّما كان ذلك على سبيل الخطأ وعدم الضبط، والله أعلم.

* فإذا تذكرنا ما سطّرناه سابقا ونقلناه عن علماء هذا الشأن من أنّ أقوال المتقدّمين كان أكثرها نسبيا يدور مع القرائن والأحوال، فإنّه يصبح من الصعوبة وضع تعاريف جامعة مانعة وضوابط محددة لذلك، وقد أدى هذا كلّه إلى محاكمة أقوال المتقدّمين إلى قواعد المتأخرين، وبالتالي تصويبها أو تخطئتها، بناء على انسجامها مع هذه القواعد أو مخالفتها لها.

****

* المطلب الرابع : الرد على الإشكالات التي أوردها الأئمة على الإمام البخاري في تخريج أحاديث في صحيحه لمن وصف بالتدليس .

وهذه الإشكالات التي أوردها هؤلاء الحفاظ المتأخرون مردها إلى أنهم يقررون قواعد عامة مطردة بمعزل عن صنيع الأئمة في كتبهم فإذا وجدوا ما يخالف تلك القواعد حاولوا جاهدين الجواب عنها، وكان من المفترض أن يكون الواقع التطبيقي هو المنطلق الذي تستمد منه القواعد والأحكام.

ولو تأملنا مسألة التدليس وأحاديث المدلسين من خلال الواقع التطبيقي عند الإمام البخاري تتضح لنا الحقائق التالية:

١ – أن الإمام البخاري قد أخرج أحاديث كثير ممن وصف بالتدليس، وهذا يقتضي أن التدليس ليس بجرح ترد به الرواية، ويقدح به في العدالة[١].

٢ – إن الإمام البخاري أكثر ما يخرج لهؤلاء في التعاليق والاستشهاد.[٢]

---

[١]) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٧٤٠) ، منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٦)

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٦)

٣ – خرج الإمام البخاري لبعض المدلسين في الأصول احتجاجاً إما لتصريحهم بالسماع، أو لأنهم توبعوا على أحاديهم، أو لشيوخ أكثروا عنهم بحيث لم يفتهم من أحاديثهم شيء، أو من طريق من لا يأخذ عنهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع أو لكون هؤلاء المدلسين لا يدلسون إلا عن الثقات.[١]

- أصناف المدلسين في صحيح البخاري:

١ – المدلسون الذين أخرج البخاري أحاديثهم متابعة واستشهادا [٢]:

وهؤلاء مثل: بقية بن الوليد، عيسى بن موسى غنجار، مبارك بن فضالة، محمد بن إسحاق، محمد بن عجلان.

٢ – المدلسون الذين أخرج البخاري أحاديثهم احتجاجاً[٣] ، وهؤلاء يخرج أحاديثهم بطرق مختلفة :

أ – من الطرق المصرح فيها بالسماع: مثل:

حميد بن أبي حميد الطويل: كان يدلس وقد اعتنى البخاري بطرق حديثه التي فيها التصريح بالسماع [٤] .

ب – من طريق من كان لا يأخذ عنهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع: مثل:

الأعمش: فقد اعتمد البخاري في تخريج حديثه على حفص بن غياث لأنه كان يميز بين ما صرح فيه الأعمش بالسماع وبين ما دلسه [٥]

جـ – من لا يدلس إلا عن الثقات أو تدليسهم نادر[٦]، وهؤلاء مثل :

---

[١]) نفس المصدر ص ٢٠٦

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٦)

[٣]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٦)

[٤]) هدي الساري ص٤١٩.

[٥]) هدي الساري ص٤١٩.

[٦]) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ص٢٥٧.

إبراهيم بن يزيد النخعي، إسماعيل بن أبي خالد، بشير بن المهاجر، الحسن بن ذكوان، الحسن البصري، الحكم بن عتبة، حماد بن أسامة، سعيد بن أبي عروبة، سفيان الثوري، سفيان بن عيينة، شريك القاضي، ومحمد بن حازم أبو معاوية الضرير، وغيرهم.

إن تخريج الإمام البخاري روايات بعض المدلسين دون أن يكون هناك تصريح بالسماع مما يدل على أن قاعدة " المدلس لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث[١] " ليس قاعدة مطردة بل لها استثناءات.

فهناك بعض المدلسين من يكون تدليسه نادراً في بعض الروايات أو لا يدلس فيها أصلاً مع كونه معروفاً بالتدليس[٢]، مثل هشيم بن بشير المشهور بالتدليس إلا أنه لا يكاد يدلس في حديثه عن حصين بن عبد الرحمن فعنعنته محمولة على الاتصال، قال الإمام أحمد: " هشم لا يكاد يدلس عن حصين ".

ذلك لأنه لازمه ملازمة طويلة وأكثر سماعه منه بحيث لم يفت له من أحاديثه شيء، ولذا قالوا: " هشيم أعلم الناس بأحاديث حصين ".[٣]

وكذلك سفيان الثوري فقد وصف بالتدليس عن الضعفاء إلا أن الإمام البخاري قال: " لا أعرف لسفيان عن حبيب بن أبي ثابت، ولا عن سلمة بن كهيل، ولا عن منصور، وذكر شيوخاً كثيرة، لا أعرف لسفيان عن هؤلاء تدليساً، ما أقل تدليسه " ومن هؤلاء الشيوخ، الأعمش وابن جريج، وأبو إسحاق ومعمر ويحي بن أبي كثير، لأنه قلما يفوت له من أحاديثهم لطول الملازمة وكثرة السماع [٤].

---

[١]) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٠٤) ، التلخيص الحبير (١/ ٩)

[٢]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٧)

[٣]) شرح علل الترمذي (٢/ ٧٣٩) ، منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٧)

[٤]) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٠٧)

وبعد أن عرفنا طَرَفاً من منهج الإمام البخاري وغيره من المتقدّمين في الرواية عن المدلّسين، وعندئذ لا حاجةَ إلى الاعتذار عن صنيع البخاري وغيره في إيراد أحاديثَ للمدلّسين لاتوجد إلا معنعنةً بأنَّ قبولَ صنيعهم هذا ليس إلاّ إحساناً للظنّ بهم، وإنّما المسألة أعمقُ من ذلك. إنّها مسألةُ منهج تتضح معالمُه وتفاصيله لكلّ من تعمّق في ملاحظة تصرّفات هؤلاء الأئمة النقاد الكبار[١].

[١]) ندوة علوم الحديث علوم وآفاق (١٠/ ٢٩،)

الخاتمة : وتشمل خلاصة البحث وبعض المقترحات

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام عَلَى سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً،، فإن علم الْحَدِيْث النبوي الشريف من أشرف العلوم الشرعية، بَلْ هُوَ أشرفها عَلَى الإطلاق بَعْدَ العلم بكتاب الله تَعَالَى الَّذِيْ هُوَ أصل الدين ومنبع الطريق المستقيم ،

وبعـــــد ...

فبهذه الكلمات أكون قد وصلت بحول الله وقوته إلى ختام هذا البحث والذي أسأل الله عز وجل أن يتقبله وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني ومن اطلع عليه في الدنيا والآخرة

فهذه مساهمة متواضعة في موضوع (التدليس) أسعد بتقديمها آملا أن تسهم في خدمة السنة النبوية المطهرة التي جعلها الله عز وجل المصدر الثاني من مصادر التشريع التي يقوم عليها الدين ، وبعد هذه الأمثلة التي تبيّن بوضوح وجوبَ ملاحظة الاختلاف بين مصطلحات المتقدّمين والمتأخرين، وتبيّن كذلك أنّ جزءاً من الخلل الذي نعيشه اليوم ناتج عن الغفلة عن هذا الأمر، نرى لزاماً علينا أن نسهم مع إخواننا في تقديم بعض ما نراه علاجا لذلك.

أوّلا: وجوب الحسم في مسألة المنهج :

وهذا هو الجانب النظري والمقصود به ، تشجيع الدراسات الجادّة التي تهدف إلى إبراز قواعد هذا العلم بصورة جيدة ومنهجية واضحة في تحديد معالم هذا العلم وقواعده التي مضى عليها المتقدمون، وبيان ما حصل بعد ذلك من اجتهاد فيها أو إخلال بها أو تطوير لها ،وإنّه من الضروري والمهم جدا اجتماعُ أهل الاختصاص بهذا العلم للتداول في منهجية تدريس هذه العلوم، والنقاشِ حول كثير من التساؤلات التي تسكن عقولَ الكثير من الباحثين في قواعد علوم الحديث وتلاحقهم، حيث إنّ الباحث في هذا المضمار يلحظ أموراً

كثيرة تحتاج إلى نظر ودراسة متأنية عميقة، بعيدا عن سوء الظنّ وكيل التهم وغير ذلك.

ثانيا: مراعاة الطريقة المنهجية الصحيحة في تدريس هذا العلم :

فالمُلاَحظ أنّ كثيراً من الجامعات عندما تقرّر على الطلاب هذه المادّة، تقرّر معها كتاباً من كتب المصطلح وتحدّد للأستاذ قدراً من الساعات الزمنية يجب أن ينهيَه فيها، غيرعابئة بما عند الطلاب من حصيلة سابقة عن هذا العلمَ ، وأنا أتصور أنّ قواعد علوم الحديث مثلُ قواعد الرياضيات، ينطلق فيها الطالب من أبسط المعارف ويأخذ في ذلك القسطَ الوافرَ من الوقت ويتمّ مراجعتها وتدريبُ الطالب عليها والتذكير بها في كلّ مرحلة لاحقة، ومن هنا تترتب المعارف والقواعد وينطلق الطالب إلى الأصعب وقد هضم بصفة سليمة وصحيحة كلَّ المبادئ الأولى، وأُمِن عليه من الوقوع في الانحراف في فهم القواعد التالية أو إساءة استعمالها.

والذي يعين على هذا أن نتعرّف على الطريقة التي كانت تُغرس بها قواعدُ هذا العلم في نفوس الأبناء منذ نعومة أظافرهم، وهذا يحتاج إلى تلمّس أساليب المتقدّمين في تلقين هذا العلم وغرسه في نفوس طلاب العلم،.

وبناء على هذا، فإنّه ينبغي الاهتمامُ بما يأتي:

١ ـ وضعُ كتابٍ جديد يتضمّن ترتيباً جديداً لمباحث علوم الحديث وأنواعها ومراتبها، بطريقة منهجية، يُجمع فيها كلُّ نوع أو قاعدة مع ما يشاركها أو يوافقها أو يتداخل معها وغير ذلك.

٢ ـ تبسيطُ هذه المادّة في مراحلها الأولى، من أجل أن يسهل على الطالب المبتدئ فهمُها وحفظُ قواعدها والإكثارُ من الأمثلة النظرية والعملية، حتى يتمكّن الطالبُ منها، ثمّ ينطلقَ ليبنيَ عليها القواعدَ الأخرى.

٣ ـ الاهتمامُ بالحفظ وإعطاؤه حقّه في هذه العلوم، فإنّ كثيراً من تفاصيلها لا تدرك إلاّ بالحفظ، ويُراعى في الحفظ أن يكون مرتباً وموزّعاً بين عدّة أمور، حيث يُصرف جزءٌ من ذلك لحفظ الأحاديث بأسانيدها، تماما كما يُؤمر الولدُ بحفظ القرآن وهو لا يعقل حروفَه ولا معانيَه، فإنّ حفظَ الأسانيد يعوّد الطالبَ على أمرين:

الأول: حفظُ أكبر عدد ممكن من رجال الأسانيد، مما يعينه لاحقاً على استحضار ذلك أثناء دراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث، واستحضار الأمثلة لكلّ نوع من أنواع علوم الحديث، وفي هذا عودة جزئية إلى منهج المتقدّمين في تلقّي هذا العلم وتحصيله.

الثاني: التعوّدُ على مراقبة مواقع الرواة في الأسانيد، مما يربّي في الطالب ملكةَ الانتباه لأيّ انقطاع يحصل في السند أو خللٍ يقع في سلسلة الإسناد، وهذا جزءٌ من المعرفة الذهنية التي تعينه في المستقبل على تحديد العلل الواقعة في الأسانيد وتدلّه على إدراك الخفيّ منها.

٤ ـ التدرّج في إعطاء هذه المادّة للطلاب، فإنّ من الأخطاء الجسيمة التي يقع فيها بعضُ من يدرّس هذا العلم أن يبذله للعامّة من الناس في المساجد، ممّن لا يحسنون أحكام الوضوء والصلاة، أو يُفرغه على الطلاب مرّة واحدة، مما يشعرهم بالغرور ويدفعُهم إلى الجرأة في تطبيق بعض ما عرفوه من القواعد على الأحاديث.

ولم يزل علماؤنا السابقون يراعون هذا التدرّجَ ويسلكون بطلابهم مسالكَ الاعتدال في طلب العلم وينتهرون كلَّ مَن يريد أن يَحرِق المراحل أو يقفز على درجات السلّم يبغي الوصولَ بقفزة واحدة.

قال ابن حجر: ((وكذا تعليم العلم ينبغي أن يكون بالتدريج، لأنّ الشيء إذا كان في ابتدائه سهلاً حُبِّب إلى مَن يدخلُ فيه وتلقاه بانبساط، وكانت عاقبتُه غالباً الازديادَ، بخلاف ضدّه))[١].

٥ ـ الاهتمام بهذا العلم وتلقينه للصغار عن طريق تحفيظهم المنظومات التي وضعها العلماء قديما وحديثا في هذا العلم وقواعده، من مثل البيقونية والقصيدة الغزلية وألفية الحديث للعراقي والسيوطي، مبتدئين في ذلك بالأسهل منها والأخصر والأوجز، ثمّ الانطلاق إلى الألفيات منها.

إلا أنّه يجب التنبيهُ إلى وجوب استكمال تدريس هذا العلم، فإنّ من الخطأ المنهجي الاقتصارَ في تدريس علوم الحديث على تدريس المصطلحات الأولى، دون الاهتمام بالمراحل الأخرى المهمّة التي تشكل صلبَ هذه العلوم وثمرتَها الحقيقية، وهي علم الجرح والتعديل والتخريج ودراسة الأسانيد.

**وفى ختام هذا البحث : أحمد الله عز وجل على أن وفقني وشرفني بالعمل في مجال خدمة السنة النبوية المطهرة واختيار هذا الموضوع ويعلم الله عز وجل أنني قد بذلت أقصى ما في وسعي حتى يخرج هذا العمل بالصورة اللائقة بمكانة سيد الأنبياء والخلق محمد ﷺ ولا يخالجنى شك في أن هذا العمل قد اعترته بعض الأخطاء والعيوب وهذا هو دأب كل عمل ينتج عن العقل البشرى فالكمال المطلق لله وحده وعذري الوحيد أنني ما ابتغيت إلا الصواب وما طلبت إلا الرشاد ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

فما كان في هذا البحث من توفيق فمن الله وحده وما كان فيه من خطأ فإني أبرأ إلى الله تعالى منه وأسأله سبحانه أن يغفر لي ويتجاوز عن زلاتي وأدعوه سبحانه أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن

---

[١]) فتح الباري، ابن حجر، ١٩٧/١.

يثقل به ميزان حسناتي يوم العرض عليه إنه سبحانه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د/ محمد سعيد محمد عبد الجليل

المراجع

- القرآن الكريم
- أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء،[أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في ١٩٩٩/٦/٢٣ م، وكانت بإشراف العلامة المحقق "هاشم جميل" وحصلت على درجة الإمتياز]،ماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ للإمام شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ت٩٠٢هـ مؤسسة الرسالة .
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)،المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت،١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث المسماة بـ: ألفية العراقي ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)،قدم لها وراجعها: فضيلة الشيخ الدكتور عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخضير،تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي،الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية،الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ
- التبيين لأسماء المدلسين، تأليف: إبراهيم بن محمد بن سبط ابن العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي، دار النشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع

- بيروت - ١٤١٤ - ١٩٩٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي

- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه،علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- التخريج ودراسة الأسانيد، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، [الكتاب مرقم آليا]
- التدليس والمدلسون،حماد بن محمد الأنصاري الخزرجي السعدي (المتوفى: ١٤١٨هـ)،الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٨٧م، تحقيق: عزيز الله العطاري
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث،أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)،تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت،الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان)
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،دار الكتب العلمية،الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب – ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ,محمد
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)،مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي،الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير , اليمامة – بيروت – ١٤٠٧ – ١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا
- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – –، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون
- الرسالة،المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ)،المحقق: أحمد شاكر،الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م
- السنن الكبرى المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)،المحقق: محمد عبد القادر عطا،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣

- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١ – ١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري , سيد كسروي حسن.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تأليف: إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان الأبناسي، دار النشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: صلاح فتحي هلل
- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار الفكر – بيروت – ١٤٠٩ – ١٩٨٨، الطبعة: الثالثة، تحقيق: يحيى مختار غزاوي
- الكفاية في علم الرواية، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني
- الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية، المؤلف: سليمان بن خالد الحربي الكتاب مرقم آليا
- المعجم الأوسط، تأليف: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،دار الحرمين – القاهرة – ١٤١٥، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ,عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني
- المقنع في علوم الحديث، تأليف: سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز للنشر – السعودية – ١٤١٣هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع
- المنهج المقترح لفهم المصطلح، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م

- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تأليف: محمد بن إبراهيم بن جماعة، دار الفكر – دمشق – ١٤٠٦، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان
  - الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليله اد.حمزة بن عبد الله المليباري الطبعة الثانية١٤٢٢هـ ٢٠٠١
  - النكت على كتاب ابن الصلاح،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
- النكت على مقدمة ابن الصلاح ،أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ،المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج ،الناشر: أضواء السلف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي .
- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر،زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)،المحقق: المرتضي الزين أحمد،الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام،المؤلف : علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٢٨هـ)،

المحقق : د. الحسين آيت سعيد،الناشر : دار طيبة – الرياض،الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار النشر: دار الكتاب العربي – لبنان/ بيروت – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى
- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن إبن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار النشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف
- تذكرة الحفاظ، تأليف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى
- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلسين)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣
- تهذيب التهذيب ،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)

الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) ،المحقق: د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠
- توجيه النظر إلى أصول الأثر،طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: ١٣٣٨هـ)،المحقق: عبد الفتاح أبو غدة،مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب ،الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)،المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة،دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م
- تيسير مصطلح الحديث،المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي،الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م
- سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، دار النشر: دار الفكر – بيروت – –، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر – –، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- سنن الدارمي، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن أبو محمد الدارمي، دار النشر: دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي , خالد السبع العلمي.

- سير أعلام النبلاء،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)،المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)،المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل،الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
- شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، تأليف: نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي المعروف "الملا على القاري" ، دار النشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت - بدون ، طبعة:، تحقيق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم
- شرح علل الترمذي، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن – ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد
- شرف أصحاب الحديث، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، دار النشر: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٤ - ١٩٩٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط
- صحيح الترغيب والترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) ،مكتبة المعارف – الرياض ،الطبعة: الخامسة

- صحيح الجامع الصغير وزياداته ،أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: ١٤٢٠هـ) ،الناشر: المكتب الإسلامي
- علوم الحديث بين المتقدمين والمتأخرين د. أحمد معبد عبد الكريم ،ورقة مقدمة للمؤتمر التخصصي الأول لقسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ،جامعة الكويت
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر،الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
- فيض الباري على صحيح البخاري من أمالي الفقيه المحدث إمام العصر محمد نور الكشميري ، مكتبة أصحاب الحديث .
- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى
- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦ - ١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تأليف: علي بن أبي بكر الهيثمي، دار النشر: دار الريان للتراث/دار الكتاب العربي - القاهرة , بيروت – ١٤٠٧

- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تأليف: علي بن سلطان محمد القاري، دار النشر: دار الكتب العلمية – لبنان/ بيروت – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، الطبعة: الأولى، تحقيق: جمال عيتاني
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة – مصر
- مسند الشافعي، تأليف: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت
- مسند الشاميين، تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٥ – ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي
- مصطلح منهج المتقدمين والمتأخرين مناقشات وردود ، تأليف محمد بن عمر بن سالم بازمول ، والكتاب مرقم آلياً
- معجم السفر، تأليف: أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، دار النشر: المكتبة التجارية – مكة المكرمة، تحقيق: عبد الله عمر البارودي
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح،عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)،المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م
- معرفة علوم الحديث،أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)،المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م

- مقدمة في أصول الحديث، تأليف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، الطبعة: الثانية، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي
- منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، بشير علي عمر،الناشر: وقف السلام،الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ مـ
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)،أبو بكر كافي ، الناشر : دار ابن حزم بيروت،الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م
- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار الفكر دمشق– سورية، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ –١٩٩٧م
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبدالموجود
- ندوة علوم الحديث علوم وآفاق، المؤلف: بحوث لمجموعة من المؤلفين، [الكتاب مرقم آليا]
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)،المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .
- نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين د/ محمد عصام عيدو ، دار أروقة للدراسات والنشر – عمان، الأردن– ٢٠١٦ م
- نظرات جديدة في علوم الحديث الدكتور. حمزة المليباري عام ١٩٩٥م سنة ١٤١٦هـ